

الملتقى الوطني: السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر ما بين 1871-1962

مداخلة الدكتور علي عبود، جامعة حسيبة بن بوعلي – شلف-

جدور السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر "تطبيق القرار المشيخي Sénatus Consulte

22 أبريل 1863 في القطاع الوهراني

مقدمة

لقد أثبتت الأحداث التي تلت احتلال الجزائر بالرغم من التوقيع على معاهدة الاستسلام في يوم 05 جويلية 1830، ما لا يدع مجالاً للشك، بأنّ المحتل و من خلال و سائله التي سخرها لهذه الحملة(1)، وطيلة مسار التوسع و جحافل الوافدين من كل أصقاع أوربا(2)، أنّ الصراع سيحتدم بين المحتل و أصحاب الأرض، الذين وجدوا أنفسهم وجها لوجه أمام وضع نجم عن انهيار الإدارة التركية، بسرعة لم يكن يتوقعها القائمون على الحملة أنفسهم(3)، أمّا دافع هؤلاء، إنّما هي الرغبة في البحث عن الثروات بكل الوسائل المتاحة والممكنة، حيث ستتعاظم تلك الرغبة مع إحكام السيطرة على مناطق الجزائر من خلال ثنائية التوغل العسكري والاستيطان، هذا الاستيطان الذي سوف نتعرض لمراحله من خلال تطبيق القرار المشيخي 22 أبريل 1863 في القطاع الوهراني، و ترسانة القوانين التي سخرتها الإدارة الاستعمارية لاستقبال و تثبيت مجموعات المهاجرين الوافدين من كل أنحاء أوربا، ولكن قبل التطرق لموضوع الهجرات الأوربية نحو الجزائر، لابد من التعرّض لتاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال فترة زمنية أُخْتُلِفَ حول بدايتها، كما سوف يتبيّن من خلال استعراض هذه العلاقات قصْدُ لإمام بخلفيات هذا الاحتلال. الإشكالية التي تعالجها هاته المداخلة: ما هي الإجراءات و التصورات التي ارتكزت عليها السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر خلال العقود الأربعة الأولى للاحتلال الفرنسي و انعكاساتها على الجزائريين؟

تصريحات عسكريين فرنسيين في أساليب التعامل مع الجزائريين للسيطرة عليهم و مصادرة الأراضي:

« Vous les avez soumis par les Armes, vous ne les maintiendrez Dans la soumission que par les Armes »(2)

« il ne faut pas courir après les Arabes ,il faut les empêcher de Semer, de Récolter ,de pâturer ! » (3).

2)De Boècher(G),Op.Cit,p.204.

3)Vignon(L),Op.Cit,223.

« Le Système des Razzias qui a pris ferveur est a mon avis Une chose Ignoble et Monstrueuse ,plus propre à déshonorer l'Armée Qu'à la couvrir de Gloire...Tout cela se termine par la marche en retraite de notre colonne trainant à sa suite de nombreuses Femmes chargées de petits enfants et d'autres marchant péniblement en poussant des cris Douloureux... !! »(2).

« Tout Militaire libéré du service, légitimement Marié pouvant justifier, Outre de ses bons états de services et Un Brevet de Capacité Agricole Obtenu dans Une Colonie Militaire d'Algérie Aura droit à Une Concession gratuite dans un des villages de la Colonie en voie de Formation. »(1) Colonisation par le système de bugeau, OP.Cit.pp.38-43.

الاستيطان خلال الفترة الإمبراطورية: 1852-1870:

لقد استمر الصراع السياسي في المتروبول بين شارل لويس نابليون والبرلمان انتهى بانقلاب 02 ديسمبر 1852 وهو التاريخ الذي أعلن فيه لويس نابليون عن حل البرلمان وعرض خطة من خمس نقاط للإصلاح وإعلان دستور جديد إلى غاية 01 ديسمبر 1852 الإعلان الرسمي لبداية مرحلة الحكم الإمبراطوري بقيادة نابليون الثالث⁽¹⁾، استمر هذا النظام حتى هزيمة جيوش نابليون في معركة Sedan، سيدان أمام جيوش بروسيا، يوم 1870/09/02 وأسر الإمبراطور نابليون الثالث.

خلال هذه الفترة كانت الجزائر تحت حكم الجنرال راندون Randon (1851/12/10-1858/06/02) وقبل التعرض لمختلف النشاطات الاستيطانية في مقاطعة وهران يجدر بنا الإشارة إلى ثلاثة أحداث كان لها الأثر البارز على موضوع الملكية العقارية في الجزائر بداية من إرساء قانون الجمارك جانفي 1851 وإنشاء بنك الجزائر 1851/08/04 و أخيرا إصدار القانون العقاري 1851/06/16، فالأول ألحق الجزائر بفرنسا اقتصاديا أي الإدماج الاقتصادي الذي جاء لتسهيل ازدهار النشاط الزراعي للمستوطنين من جهة ومن جهة أخرى سد حاجات المتروبول من مختلف المنتوجات الزراعية وما يتعلق بها من تربية المواشي، أما الاجراء الثاني فيتعلق بالجانب المالي خاصة موضوع القروض للمستوطنين الذين اعترضتهم صعوبات مختلفة في استغلال الأراضي التي تحصلوا عليها أو من جانب الفلاحين الجزائريين* الذين كانوا ضحية الفوائد على القروض التي وصلت إلى 10% بموجب القرار الذي اتخذ من قبل الحكومة الفرنسية في 1848/11/04 خاصة بعد تعرضهم لعمليات التجميع Cantonnement إثر تطبيق القانون العقاري الذي صدر في: 1851/06/16 و الدافع إلى هذه القروض أيضا الظروف الطبيعية، الجفاف، الجراد، الكوليرا.⁽²⁾

1)Napoléon3,OP.Cit,32-31.

- الجزائريون أقصد بهم السكان الأصليين وليس الأوربيين.

2)Julien(Ch-A),OP.Cit,pp.378-379.

ب) التشريعات العقارية وتطور الاستيطان:

ب-1) القانون العقاري: 16 جوان 1851

لقد اعتبر لويس دو بوديكور Louis de Baudicour هذا القانون بمثابة أول تشريع عقاري بدأت معه فعليا عمليات التجميع **Cantonnement** وتحديد الملكية الجماعية والفردية وسط القبائل و هذا لتذليل العقبات أكثر فأكثر أمام الطلب المتزايد للحصول على الأراضي الزراعية، سواء من طرف الكولون في الجزائر أو من طرف المرشحين للهجرة من مختلف مناطق أوروبا، فإلى غاية 1851 وصل عدد الأوربيين في الجزائر إلى: 131238 منهم، 66500 فرنسي، بينما وصل عدد المراكز الاستيطانية إلى 150، ومصادرة 103654 هكتار في منطقة التل (شمال الجزائر).⁽¹⁾

«Le Cantonnement des Tribus, en déterminant les droits des Arabes, doit Bientôt mettre de vaste espaces à la disposition de l'état»⁽²⁾.

كان راندون (حاكم عام عسكري) من أنصار الاستيطان الصغير أي الاعتماد على ذوي رؤوس الأموال كأفراد أو مؤسسات ولإيجاد ما يسد حاجة الاستيطان من الأراضي أصدر راندون Randon تعليمة لإنشاء لجنة تشرف على الإحصاء والتجميع في 20 ماي 1852 لغرض تطبيق ما ورد في القانون العقاري 1851/06/16 بحيث استغلت الإدارة الاستعمارية أوضاع الأهالي المزرية* للاستجابة لضغوط المستوطنين سواء المتواجدين في

1) De Baudicour(L), Histoire de la Colonisation de l'Algérie, édit. CHallamel, Paris, 1860, pp.508-509.

2) Ibid, P.509.

تعتبر الفترة ما بين 1845-1851 فترة معاناة وبؤس للأهالي بسبب عوامل عدة: سياسة الأرض المحروقة التي انتهجها Bugeaud للقضاء على مقاومة الأمير عبد القادر جرائم بيلسيه Pélissier في الظهرة و St-Arnaud، يضاف إلى ذلك تفشي الأمراض (الكوليرا 1849 و 1851)، الجفاف و غزو الجراد، نفوق المواشي، بالإضافة إلى آثار الأزمة الاقتصادية على الأهالي. المصدر: -شارل روبير، أجرون، المرجع السابق، ص.50.

Demontès(V), Le Peuple Algérien, Essais de Démographie Algérienne, Imp. Algérienne, Alger, 1906, p.32.

الجزائر أم من خلال طلبات المرشحين للهجرة للاستفادة من قطع أرضية زراعية، ومن جهة أخرى أصحاب رؤوس الأموال كما سوف نرى من خلال الاستيطان بواسطة الشركات، إضافة إلى الأمريتين، 1844 و 1846 و بعد التخلي عن مشروع 19 سبتمبر 1848 وأمام الحاجة الملحة للعقار الزراعي للأسباب سالفه الذكر، حَضَرَتْ الحكومة مشروع قانون جديد قُدِمَ للبرلمان يوم 24 مارس 1850، كوسيلة قانونية للتغلغل في الأراضي المُصنفة ملك(العرش في الشرق، السابقة في الغرب) لأنّ المساحات الكبرى من هذه الأراضي توجد في هذا النوع من الملكيات الزراعية سواء كملكيات جماعية أو فردية.⁽¹⁾

برر Larcher، اللّجوء إلى أراضي بلاد العرش و بلاد السابقة في مقاطعة وهران، لكونها أراضي غير مستغلّة أو أنّها مستغلة بطريقة الانتفاع و لا وجود لعقود الملكية لدى هذه القبائل أو لا حاجة لها بهذه المساحات الشاسعة⁽²⁾ طبعاً هذه التبريرات و الحجج سبق و إن ساقها أيضاً كل من بيجو Bugeaud ولاموريسيار Lamoricière لتنفيذ مشاريعهم على حساب السكان الأصليين و خدمة لمصالح أولئك الوافدين من كل أصقاع أوروبا.

لقد شُرِعَ القانون العقاري الصادر بتاريخ 16/06/1851، كاستجابة لهذه الضغوط ومن جهة أخرى فتح هذا القانون الأبواب أمام الإدارة الاستعمارية و بطريقة قانونية في نظرها للاستيلاء على ما وصفته بالفائض عن حاجة القبائل من الأراضي و المعابر Les Parours، و الملفت للانتباه في هذا القانون العقاري واعتباراً من المادة الأولى إلى الخامسة منه خصصت لشرح مفهوم أراضي Domaine طبقاً للقوانين الفرنسية و Domaine de l'état، Domaine départemental و Domaine Communal في المادتين 08، 09 بينما المادتان 10 و 11 من القانون أشارتا إلى "الاعتراف بالملكية الخاصة لدى الأهالي

1) Larcher(E), Trois Années d'études Algérienne Législatives-Sociales-Pénitentiaire et Pénales, édit. Arthur Rousseau, Paris, 1902, pp.45-46.

2) Ibid. P.54-55.

ولغرض انتزاع هذه الأراضي أو أجزاء منها حسب متطلبات الاستيطان، دفع صاحب المشروع لاموريسيار، بحجة إهمال تلك القبائل للأراضي التي بحوزتهم، أو عدم خدمتها، أو أنها أراض حراجية ولا حاجة لتلك القبائل إليها، أو طريقة خدمة هذه الأراضي غير سليمة و غير ذات مردود مجدي....؟؟(1)

خلال الفترة الممتدة من 1845 و 1847 تمّ بناء 11 مركزاً* المذكورة أسماؤها سواء كحاكم لمقاطعة وهران أو حاكم عام بالنيابة، وضع لاموريسيار، مشروعه هذا لتشجيع الاستيطان الرأسمالي أي الاعتماد على المهاجرين الذين يتوفرون على رأس يسمح لهم بالحصول على مساحات أوسع من تلك التي تعطى للوافدين العاديين، ومن الأمثلة في مقاطعة وهران أو بالأحرى محيط دائرة وهران، فمنذ سنة 1836 محاولة محامي* من مدينة وهران(2)، للحصول على مساحة Robert Tinthoin ذكر زراعية بالقرب من المخيم العسكري بمسرغين، لكن سيطرة الجيش على هذه المنطقة وصعوبة الظروف الأمنية، ساهمت في فشل هذه المحاولة، كما أنّ أولى الأسر وفدت ما بين 23 و 31 أكتوبر 1843، 42 أسرة استقرت في محيط المخيم العسكري لمسرغين دون أن تحصل على قطع أرضية، إلى غاية صدور قرار بيجو شهر نوفمبر 1843، لتثبيتهم في الأراضي التي تم (شراؤها) من قبائل الزمالة(3).

1-De LaMoricière &Bedeau,Op.Cit,pp.59-61.

*كذلك الأمر بالنسبة لمنطقة مستغانم، التي معظم أراضيها بإيليك، ومنها الأراضي التي أنشئ عليها مركز مزغان سنة 1845. أرض أهل الدرادب، جنوب مستغانم 700 هكتار، و أرض أخرى غرب الدرادب 700 هكتار حبوس استولى عليها الدومين و أراضي البرجية (عين النويسي)، 600 هكتار (أجزت لهم)، أراضي هاشم الدروغ (ملك) وشرق أراضي هاشم الدروغ نجد أراضي المجاهر و الشرفة.

*إلى الجنوب من مستغانم، سهول سيق، على ضفتي الوادي أراضي الزمالة اقتطعت لهم من قبل الباي حسن 600 هكتار

لثلاثة من زعماء القبيلة، أرض التعاليت (أرض سابقة، 150 هكتار)، وأرض أولاد بن عيشة 250 هكتار، أرض جبلية، أرض

أهل العيد، 116 خيمة تستغل 350 هكتار، أرض العلامية، على الضفة اليسرى لوادي سيق.

*على ذكر المركز الاستيطاني، فمركز مسرغين أقيم على مساحة 750 هكتار، استقبل في البداية 15 أسرة من المهاجرين

بموجب أمرية صادرة في 29 أكتوبر 1845 .

و بقرار من المجلس العام لمقاطعة وهران حصل على مساحة زراعية قدرها 1231 هكتار، لكن Laujoulet* المحامي

الطرق التي تحصل بها على أراضي شاسعة في منطقة مسرغين و سهول أوندلس ما بين 1838 و 1848 أدخلته في صراع قضائي مع قبائل الزمالة، خاصة و أنه إدعى شراءها من قياد الزمالة..؟

2- أنشئ المخيم ثم فيما بعد المركز الاستيطاني، على أراضي تابعة لقبائل الزمالة، التي تملك عقودها منذ سنة 1801، ومن بين الأسر المالكة، المخاطرية، الونازرة، أولاد بوعامر، الشوايلية، و تمتد هذه الأراضي من مسرغين مروراً عبر

الأراضي المجاذية لسبخة وهران إلى منطقة تليلات و المعروفة باسم سهل ملانة

3)Tinthoin(R),Op.Cit,pp62-61.

والأوروبيين"، من خلال العقود التي وجدت لدى الأهالي عند دخول الاستعمار، أمّا المادة 14 من نفس القانون فقد منعت نقل الملكية من الأهالي

إلى الأوروبيين داخل القبيلة، لكن المشرع ترك ذلك الحق للدولة من خلال ما عُرِفَ ب: **Expropriation pour Cause d'Utilité Publique**.

بمعنى المصادرة لمصلحة عامة، وبيّنت المادة 18 كيفية التعويض لأصحاب عقود الملكية في حالة المصادرة من أجل المصلحة العامة؟*

وعند الاطلاع على المادة 19 التي توضح معنى المصلحة العامة يبرز لنا مدى التلاعب بالمفردات القانونية لتحقيق مآرب في الغالب ذات صبغة

سياسية واقتصادية كما أسلفت سابقا.⁽¹⁾

لقد سار الاستيطان خلال الفترة (1852-1870) في ثلاثة اتجاهات، الأول من خلال تشجيع الحاكم العام **Randon** للاستيطان الصغير والحر

حيث تمّ بناء 53 مركز استيطاني في الفترة الممتدة من 1853-1859، منها 15 مركزا استيطانيا في مقاطعة وهران، ومس التحديد بفعل تطبيق

قانون 16 جوان 1851، 16 قبيلة

ذكر لارشي إيميل (Larcher(E)، في نفس المؤلف أنّ تطبيق أمرية 21 جويلية 1846، اقتطعت 60000 هكتار من قبائل المتيجة من أصل 168000 هكتار أحصيت و عليه شردت هذه

الأمرية 2000 عائلة و بقيت مشكلة 1500 مالك من الأهالي مع الدومين أمام القضاء من سنة 1846 إلى

Larcher(E),Op.Citp.42. 1851.

و دائرة وهران لم تكن الاستثناء بل شملها تطبيق هذه الأمرية من خلال استفادة الأوروبيين من 5326 هكتار –الدومين استولى على 924 هكتار –أبقي للأهالي 3722 هكتار-فيما بقيت مساحة 3081 هكتار تنتظر التسوية القضائية مساحة كبيرة منها بين الكولونLaujoulet و قبائل الدواير والزمالة سهول العفرة في الأندلس، مسرغين، المرسى الكبير، وحدائق قرقنطة (خنى النطاح). Tinthoin(R),Op.Cit,pp.65-70. Et Xavier Yacono,Op.Cit,p.102.

1) Ménerville(P), Op. Cit,(1830-1860),p.593.

Voir aussi :

-Warnier(A), Op. Cit,P.120.

-Estoublon(R) &Lefebur(A),Code de L'Algérie Annoté ,Recueil chronologique des lois-Ordonnances-Décrets-Arrêtés-Circulaires,Imp.Adolph Jourdan,Alger,1896,p.112.

-Sauteyra(E),Législation de L'Algérie, Lois, Ordonnances, Décrets et Arrêtés, Lib. Maisonneuve &cie,Paris,1883,PP.537-541.

&-Mérignhac(A),Précis de Législation et D'économie Coloniale,Lib.Sirey,Alger,pp.748-752.

وإحصاء مساحة 343387 هكتار منها 61363 هكتار آلت إلى أملاك الدولة، وذلك اعتمادا على تطبيق أمريتي 1844 و 1846 وقانون جوان 1851، استُغِلَّت في بناء المراكز الاستيطانية، الاستيطان الحر، والاستيطان بواسطة الشركات* أمّا المراكز الاستيطانية التي تمّ إنشائها ما بين 1853- 1859 في القطاع الوهراني عقب هذا الإحصاء والتحديد:

اسم المركز الاستيطاني	Décret impérial	عدد الأسر والمساحة
التجمع السكتي لوربعة	1853/04/22	11 أسرة في 515 هكتار و48 آر، 58 سآ.
عين كيال (دائرة وهران) Arrondissement d'Oran	1855/12/22	68 أسرة، 3133 هكتار و95 آر، 50 سآ.
Lourmel (بورشاش أو العامرية)	1856/01/15	70 أسرة، 3684 هكتار.
غليزان (سهل مينا)	1857/01/24	العدد مجهول، 4000 هكتار
Tenira بين الضاية وسيدي بلعباس	1858/01/30	40 أسرة، 2758 هكتار و46 آر و40 سآ.
Pont de L'Isseur، بن سكران	1858/05/12	60 أسرة، 2100 هكتار
عين البيضاء (سهل ملاتة)	1858/07/29	40 أسرة، 1000 هكتار
Perrégaux (المحمدية)	1858/07/29	128 أسرة، 2265 هكتار، 40 آر.
عين الأربعاء غ/وهران	1858/08/23	44 أسرة، 3427 هكتار 57 آ 40 سآ
تامزوغة (سهل ملاتة، على طريق وهران معسكر)	1858/08/23	16 أسرة على مساحة 632 هكتار

أولاد ميمون (Lamoricière)	1858/10/13	50 أسرة، 1051 هكتار 78 آر
Hillil (يلل، بين مستغانم و غليزان)	1859/01/08	50 أسرة، 1725 هكتار، 7 آر 80 سآ
Rio Salado (المالغ)	1859/02/16	50 أسرة، 3000 هكتار
Rahel (حاسي الغلة)	1859/09/02	20 أسرة، 1000 هكتار
Ammi Moussa (غليزان)	1859/09/14	38 أسرة، 1050 هكتار، 16 آر 80 سآر

Ménerville(P),Op.Cit.pp.669-670.

ملاحظة: بعض عمليات المصادرة Séquestres، و الانتزاع، ما بين 1841-1857 :

-قرار الحاكم العام (A.G): ماي/جوان 1841 مصادرة الأراضي في معسكر على قطر 24000 مترمربع.

-A.G: فبراير/مارس 1841 مصادرة أراضي في تلمسان.

-A.G: 18: أفريل 1846 انتزاع أراضي القبائل التي هاجرت مع الأمير إلى المغرب أو جنوب القطاع، (أولاد ميمون ينظر إلى الملحق)

-A.G: 16: ديسمبر 1846 مصادرة الأراضي في Cercle، جماعة الغزوات.

-A.G: أوت/أكتوبر 1853 في Cercles: وهران -نمور -تلمسان -سبدو -مغنية.

-A.G: جويلية 1854 وجانفي 1855 في Cercles، عين تموشنت و معسكر.

-A.G: فبراير 1855 قبائل أولاد ميمون.

-A.G: مارس 1855 في Cercle de Saida.

-A.G: ديسمبر 1856/مارس 1857، في Cercle de Mascara.

و بدوره عرف عدد سكان القطاع الوهراني خلال الفترة الممتدة من 1841-1861،تزايدا مطردا كما يوضحه الجدول التالي:

تطوّر ساكنة القطاع الوهراني (الأراضي المدنية)					
السنوات	فرنسيون	يهود	الأهالي	الأجانب	المجموع
1841	1805	3022	2414	4262	12163
1845	5695	7404	13148	9868	36115
1851	21535	8891	17295	25285	73006
1856	26976	/	*552984	23753	603713
1861	32055	11551	*572255	29209	645070

Source:

Demontès(V),OP.Clt,p.41

ملاحظة: عدد السكان خلال سنتي 1851 و1861 جَمَعَ فيهما الكاتب كل الأهالي في Territoires Civils (بلديات كاملة الصلاحيات و مختلطة) و في Territoires de Commandement (بلديات مختلطة وبلديات أهلية أو عربية) حتى لا يبدو للقارئ أنه حصل نمو ديمغرافي كبير و من جهة أخرى عمليات الإحصاء كان من المتعذر القيام به خاصة مع استمرار المقاومات في مقاطعة الغرب الجزائري.

شكل الإسبان العدد الأكبر من المهاجرين الأجانب بحكم القرب الجغرافي من جهة و من جهة أخرى الأزمات الاقتصادية و عدم الاستقرار بسبب الحروب الداخلية ومعظم المهاجرين من هذا البلد من Carthagène.Valence.Malaga.Alicante*,تمركز معظمهم في مقاطعة وهران حيث كان عددهم سنة 1847 في المقاطعة: 8520 إسباني من أصل 22452 أوروبي و لم يشكل الفرنسيون سوى 4954 نسمة، استمر التنافس السكاني إن صح القول بين العنصر الإسباني و العنصر الفرنسي إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر حيث ومن خلال القوانين العقارية و شروط الاستفادة من القطع الأرضية شرط التجنس للأوروبيين من غير الفرنسيين و ذلك لترجيح كفة العنصر الفرنسي و فيما يلي بعض الإحصائيات:

السنة	مجموع الأوروبيين	الفرنسيون	الإسبان
1833	7812	3478	1291
1841	37374	16677	9748
1851	131283	66050	41558
1861	192746	112229	48145

Source :Demontès ,Op.Cit,pp.31-53

Ricoux(R),La Démographie Figurée de L'Algérie,édit,Masson,Paris,1880,pp11-12.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الاقطاعات الفردية أو الخاصة **Concessions Particulières**، (استيطان حر) من خلال الأمثلة التالية:

في المناطق المجاورة لمركز **Saint-Denis de Sig**:

*مرسوم 1852/10/11 يمنح المدعو **Sibour**، 292 هكتار في سهل سيق.

*مرسومي جوان / أوت 1853 يُمنح المدعوان **Ligney و Capmas**، 227 هكتار في سهل سيق.

*مرسومي جوان/سبتمبر 1854 يمنح **Masquillier**، أبنائه وشركائه 600 هكتار في بلدية **Saint-Denis de Sig**.

*مرسومي سبتمبر/نوفمبر يمنح المدعو: **Garnier**، 200 هكتار في المكان المسمى **Bou-Adjemi**.

*مرسومي مارس/أفريل 1854، يمنح المدعو: **Durand**، 430 هكتار بالقرب من مركز **Saint-Denis de Sig**.

ومن الجانب الصناعي و في نفس المنطقة مُنِحَتْ رُخْصُ استغلال شلالات مياه لغرض إنشاء طواحين وفقا للمراسيم التالية:

مرسومي: ديسمبر 1849 وفبراير 1850 لكل من **J. Tardieu و C. Vidal**، على الضفة اليمنى لوادي سيق.

مرسومي: مارس/ماي 1852 لكل من **Perrin & Cie و Holh**، الضفة اليسرى لوادي سيق.

مرسومي: سبتمبر/ديسمبر 1853، لكل من **Bernard & Demontès**، الضفة اليمنى.⁽¹⁾

1)Guichard (Ph),Monographie de la Cne de St-Denis de Sig,Imp.Fouque,Oran,1937,P.35.

إضافة 1480 هكتار للمدعو Bonfort، 1852 ما بين مسرغين وبريدية (غرب وهران).

مرسوم إمبراطوري، 16 ديسمبر 1854 منح 06 قطع أرضية لبلدية وهران لبناء المسرح ومقر البلدية الجديد وطريق ومشتلة مجموع المساحة،

46أر، 58سأر.

مرسوم إمبراطوري، 13 جانفي 1855 منح المدعو: Garbi Théodore Charles والي سابق 312 هكتار و 46 أرو 14 سآر في منطقة بوعامر (بوسفر

غرب وهران، أحد سهول الأندلس).

مرسوم إمبراطوري: 20 جوان 1855 منح المدعو Jean-Baptiste Doumergue، 200 هكتار في منطقة سيدي لحسن (سيدي بلعباس) تابعة

لقبائل هاجرت مع الأمير إلى المغرب. (1)

مرسوم إمبراطوري: 10 مارس 1856 يمنح المدعو Goert Louis Ferdinand، و زوجته و مترجم لدى الجيش، 300 هكتار في المكان المسعى عين

البريجي الدائرة العسكرية عين تموشنت. (2)

مرسوم إمبراطوري: 24 جوان 1862 يمنح لكل من: Jean-Baptiste Médard (Lavallois)، و Jean-Rodolphe Savignon، 400 هكتار في

بوقيراط Subdivision de Mostaganem (3).

1-Bulletin Officiel des Actes du Gouvernements, T.15, 1856, Imp. du Gouvernement, Alger 1856, pp. 19-99.

2-B.O, Ibid, T.16, 1857, P.58.

3-B.O, Ibid, 1862, p.348.

سياسة نابليون الثالث الاستيطانية

قبل التعرض لسياسة نابليون الثالث المتعلقة بتشجيع الاستيطان بواسطة الشركات، لابد من الإجابة عن تساؤل يطرح حول مصدر الأراضي التي منحت للمهاجرين أو الوافدين الجدد أو المستوطنين الذين كانت تضاف لهم مساحات زراعية كلما أظهروا نجاحا في استثماراتهم، على سبيل المثال Dupré de St-Maure في مزرعة Arbal جنوب وهران فمن خلال رسالة دكتوراه أنجزها دحو جريال، سنة 1979 "سيرورة الاستيطان و تطور الملكية العقارية في السهول الداخلية للقطاع الوهراني (دائرتي معسكرو سيدي بلعباس 1850-1920)، ذكر من خلالها أمثلة عن مصير القبائل التي صودرت أراضيها وكيف تمّ حصرها ضمن قبائل أخرى وأكبر تلك الأمثلة : الغرابة*، إحدى سبعة أغاليك دائرة معسكر (Cercle) والتي تضمّ عبيد الغرابة (غابة المقطع) بني غدو سهل يلل (Hillil) سجرارة، بني شقران، أولاد سيدي دحو، أولاد رياح، عكرمة الغرابة أيضا في يلل، قريوصة، الصحورية، غرابة الريح، باطن الوادي، تمتد الأراضي التي تستغلها بين ساحل أرزيو شمالا و قبائل مخزن وهران غربا، و شرقا أرض مجاهر جنوب دائرة مستغانم ومن الجنوب أرض هاشم ودواير فليطة وخلال العشر سنوات التي تلت توقيف مقاومة الأمير عبد القادر صودرت من أراضي هذه القبيلة أكثر من 72000 هكتار و لم تبق لهم الإدارة الاستعمارية سوى 25000 هكتار ولمواشيهم المقدرة أعدادها ب8000 رأس محصورين بين سهول مينا و دائرة مستغانم وسهول سيق(1)، وذلك تطبيقا لأمرتي 1845 و 1846 وقانون 16 جوان 1851 و المراسيم الإمبراطورية التي سبق و أن أوردت أمثلة عن الاقتطاعات التي منحت لأفراد و جماعات المستوطنين، و المثال الثاني من دائرة سيدي بلعباس، و يتعلق بقبيلة أولاد ابراهيم التي تتألف من 13 فرقة، موزعة على مشتات، عملت الإدارة الاستعمارية على تفكيكها و تصنيف أراضيهم

-المثال سبق ذكره في الصفحة 73.

1)Djerbal (D),Processus de Colonisation et Evolution de la Propriété Foncière dans les Plaines Intérieures de L'Oranie(subdivision de Mascara et Sidi bel Abbes 1850-1920),Thèse de Doctorat,Paris,1979,T.1,PP.38-40.

ضمن أراضي ملك أو سابقة، و النوع الثاني للأراضي هو الذي كانت هذه الإدارة تركز عليه لإيجاد المزيد من الأراضي و الاستيلاء عليها بغض النظر عن عرائض الاحتجاج التي كان يتقدم بها الجزائريون الذين سُلِطَتْ عليهم المصادرات بمختلف أشكالها، ومن تلك الفرق، فرقة أولاد بيضة، في عين الحجر، جزئت بدورها إلى أربعة أقسام، القسم الأول حُصِرَ في مساحة 1440 هكتار في دوار أو قبيلة سيدي خالد، القسم الثاني 2008 هكتار، في قبيلة الخراف، قسم ثالث 1554 هكتار في دوار غانم والقسم الرابع 1265 هكتار في فرقة أولاد محمد و كذلك بالنسبة لقبيلة العمارنة و هي جزء من أولاد ابراهيم و وبموجب أمرية 21 جويلية 1845، أيضا صودرت أراضيهم و بقرار من الحاكم العام في جويلية 1862 ألحق فرقة العمارنة بالأراضي المدنية لبلدية سيدي بلعباس، ثمّ تطبيقا للقرار المشيخي (S.C) 1863، حُصِرَتْ هذه الفرقة ضمن مساحة 820 هكتار جنوب سيدي بلعباس، وكذلك الأمر في دائرة معسكر سواء للحصول على أراضي للاستيطان أو لتكبير و توسعة المراكز الاستيطانية، ومثال ذلك قبيلة أولاد سعيد، حيث تمّ دمج أفرادها في ثلاثة دواوير (1)، طبعاً هذا الوضع يسهل عملية الاستيلاء على الأراضي التي صنفت بايليك أو سابقة حيث يستولي **Domaine** على الجزء الأكبر منها سواء بحجة أنّها فائض عن حاجتهم أو أنّ هذه القبيلة أو تلك لا تملك عقد الملكية أو بحجة الهجرة أو المساهمة في عمليات عدائية ضد فرنسا، و كنتيجة لعمليات التحديد و المصادرة، تمكنت الإدارة الاستعمارية من الاستيلاء على مساحة قدرها 365000 هكتار خلال الفترة الممتدة من 1840-1860 (2)، و في نفس الفترة و بالضبط سنة 1861 وصل عدد الفرنسيين في الجزائر إلى 112229 فرد، منهم 32055 في

1)Ibid,pp.139-148.

2)Megharbi(A),La Paysannerie Algérienne Face à La Colonisation, édité.n.a.p, Alger,

1973,p.05.

القطاع الوهراني وفي المقابل 80517 أجنبي في كل منطقة التل منهم 29209 في القطاع الوهراني أيضا وتوضح هذه الأرقام مقارنة بالفترة التي سبقت مرحلة مقاومة الأمير عبد القادر التزايد المطرد لعدد المهاجرين نحو الجزائر و لعلّ من الأسباب أو العوامل التي دفعت إلى هذا الأمر، العامل السياسي المتمثل في تشجيع الهجرة نحو الجزائر سواء بوضع الإعلانات، كما حصل بالنسبة لتنفيذ مشروع 19 سبتمبر 1848(1) وتقديم كل التسهيلات في مقدمتها النقل المجاني (يُنظَرُ إلى الوثائق في الملاحق)، و ذلك للتخلص من عشرات الآلاف من البطالين و مثيري الفوضى في العاصمة الفرنسية:

« Il S’agissait de Donner un coup de Balai dans les rues de Paris, L’Afrique C’était le Moyen mais le but C’était la Tranquillité de la Capitale ! »(2).

كما ساهمت التشريعات في هذا الاتجاه و أهمها، مرسوم 26 أفريل 1851، الذي ينص على المنح المجاني للأراضي لهؤلاء المهاجرين وعقد مؤقت للملكية حيث تمّ توزيع 184255 هكتار في الفترة 1851-1860 في المقاطعات الثلاث(3) و بعد سنة 1860 اعتمدت الإدارة الاستعمارية أسلوبا آخر في توزيع الأراضي بعد صدور مرسوم 25 جويلية 1860 الذي ألغى المنح بالمجان للقطع الأرضية و أرسى ثلاث طرق للحصول على القطع الأرضية البيع بالسعر الثابت البيع من طرف لآخر البيع بالمزاد و فتح المجال لكل الأجانب للحصول على العقار سواء الفلاحي أو الصناعي الأمر الذي أدّى إلى فتح الأبواب للعشرات من المؤسسات

1-Centenaire de l’Algérie, Monographie Algérienne, IBid, p.05.

2-Centenaire de l’Algerie, IBid, p.04

3-عبد الحميد، زوزو، الهجرة و دورها في الحركة الوطنية ما بين 1919-1939، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص.38.

التي استثمرت في العقار الفلاحي⁽¹⁾، مقابل تأدية خدمات للإدارة الاستعمارية من حيث إقامة المراكز الاستيطانية أو شق الطرق، إنشاء الجسور واستغلال الثروات الغابية والمنجمية. ومن جهة أخرى أنشأت الإدارة الاستعمارية خلال الفترة 1858-1860، 14 مركزا استيطانيا على الأراضي التي استولى عليها الدّومين عقب عمليات التحديد التي تعرضت لها القبائل كما أسلفت من خلال نماذج تحديد القبائل، وهذه المراكز هي:

تنيرة، بن سكران، ملاتة، المحمدية، عين الأربعاء، تامزوغة، أولاد ميمون، يلل، وادي المالح، الراحل، سيدي لحسن، بوخنيفيس، سيدي على بن يوب⁽²⁾.

تزامن هذا مع فترة إدارة الجزائر عن طريق الوزير المقيم في الجزائر، ذلك بعد الإعلان عن إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات 1858/06/02، التي استمرت إلى غاية نوفمبر 1860 تعاقب على هذا المنصب كل من، Prince Jérôme Napoléon و Chasseloup-Laubat، و لغرض التخلص من الأعباء التي نجمت عن الاستيطان الرسمي ومساعدات الإدارة الاستعمارية للمهاجرين خاصة بعد فشل مشروع الاستيطان الزراعي قلت اتجه نابليون الثالث و منذ إرساء النظام الإمبراطوري إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي أو بواسطة المؤسسات و لعلّ أبرز تلك المؤسسات، La Société Genevoise التي تعود ملكيتها إلى رأسماليين سويسريين تحصلت هذه المؤسسة بموجب المرسوم الإمبراطوري: 26 أفريل 1853، على مساحة 20000 هكتار في سطيف، و ذلك مقابل بناء 10 قرى استيطانية، كلّ قرية تسع 50 عائلة، لم ينجز سوى مركز عين أرناط، بينما في المقابل أخذت هذه الشركة في المضاربة بالعقار الفلاحي، ببيع الهكتار الواحد ب3000 فرنك.

1) Demontès(V), OP, Cit, p.45.

2) Situation du Département d'Oran au 31/12/1878, OP, Cit, p.22

و في حالة البيع بالقرض فرضت فوائد وصلت إلى 10%⁽³⁾، و بالرغم من عدم الالتزام بوعودها استمرت هذه الشركة في هذه الأعمال، خاصة بعد صدور مرسوم إمبراطوري 24 أفريل 1858 يعفيها من الأعباء المتعلقة بالشق الضريبي، ومن خلال أعمال المضاربة في العقار الفلاحي حققت هذ الشركة سنة 1872 أرباحا قُدِرَتْ بـ 252000 فرنك، 1918 ، 934000 فرنك، 1926 ، 1336900 فرنك، أي أنّها مجرد صندوق لجمع الأرباح...؟⁽¹⁾

المثال الثاني يتعلق بمؤسسة أخرى هي، *La Société Algérienne*، التي وبموجب اتفاق 18 ماي 1865 بين وزارة الحرب و مدير القرض العقاري الفرنسي و المدير العام لشركة سكك الحديد باريس مارسيليا، بموجب هذا الاتفاق تلتزم الشركة الجزائرية بدفع 100 مليون فرنك كل سنة للحكومة الفرنسية، على مدى 6 سنوات و في المقابل تستفيد الشركة من 100000 هكتار تدفع عنها الشركة كل سنة فقط 1 فرنك عن كل هكتار، حيث استلمت 82000 هكتار بموجب قرار 1867/03/04 ثم 18000 هكتار بموجب قرار صدر في 1869/06/01، لكنّ هذه الشركة بدورها اتجهت إلى المضاربة بالأراضي سواء بالبيع أم التأجير للأهالي، ولهذا السبب و عدم التزامها بالاتفاق تمّت تصفية الشركة سنة 1877 مع العلم أنّ هذه الشركة تحصلت على 6000 هكتار في مقاطعة وهران من بين المساحة الإجمالية.⁽²⁾

المثال الثالث يتعلق بمقاطعة وهران وعلى بعد 70 كلم شرق وهران عاصمة المقاطعة وانطلاقا من غابات مولاي إسماعيل شرقا و إلى غاية سواحل المقطع ومن الجنوب مرتفعات بني شقران مساحات شاسعة من السهول الخصبة في حوض تبلغ مساحته 1000000 هكتار تخترقها أودية أشهرها، سيق و الهبرة، حيث ارتبط سهل الهبرة بمشروع تجفيف المستنقعات لغرض زراعة القطن 1862، إذ حرص الرأسماليون على إيجاد بديل عن القطن الأمريكي بسبب اندلاع الحرب الأهلية في هذا البلد، حيث صدر:

1-Centenaire de l'Algerie, Op.Cit, pp.377-393.

2-Ibid, PP.50-54.

المرسوم الإمبراطوري: 1864/03/12 لمشروع تجفيف 24000 هكتار وبناء سد الهبرة وقنوات الري، في البداية اتخذت الشركة اسم **Société**

Anonyme، لصاحبها المدعو **Debrousse & Cohen***، ثم باسم **Société Franco-Algérienne**، وأخيرا **Société du Domaine L'Habra et**

Macta، انقطع العمل في سد الهبرة سنة 1882، بينما أعادت الإدارة الاستعمارية شراء أراضي الشركة سنة 1914 والبالغ مساحتها

24000 هكتارا انتهى المشروع بالفشل بل ترك أثارا وخيمة على محيط سهل الهبرة حيث ازدادت ملوحة الأراضي وفسدت الأشجار وانتشرت

الأمراض.⁽¹⁾

تزامنا مع الاستيطان بواسطة الشركات، وخلال الفترة الممتدة من 1864-1870 لم يتم بناء سوى 07 مراكز استيطانية هي: Bouguirat-

Mocta-douz, Les Trembles ,Sidi Khaled, Oued Imbert, Palikao, Inkerman.

حيث نلاحظ أنّ عدد المراكز الاستيطانية التي تمّ بناءها خلال نفس المدّة، تعتبر ثلث سابقتها (1851-1859) أمّا في فترة حكم كل من **Marechal**

Pélissier و **Marechal Mac-Mahon**، فالأمر يعود إلى الجدل الذي حصل حول سياسة نابليون اتجاه الجزائر، و التي اعتبرها المستوطنون

نوعا من الحماية للأهالي وهذه الحماية أعاقّت العمليات الاستيطانية هذه السياسة التي أُطْلِقَتْ عليها تسمية الاستيطان بالمشاركة أو بالاشتراك

مع الأنديجان، و مفاد هذا الاشتراك هو الأفكار التي أشار بها مستشار حكومة نابليون، **Thomas Ismail Urbain** و تلخص هذه الأفكار في

اعتبار الأهلي هو الفلاح الحقيقي، مما يعني ترك الجانب الزراعي؛ أي خدمة الأرض والرعي لهذا الأهلي، بينما مساهمة الأوربي تكمن في ما

أنتجه من عتاد صناعي لخدمة الزراعة وتطوير هذه الزراعة⁽²⁾، مثل هذه الأفكار وجدت معارضة شديدة من قبل المستوطنين و حتّى

1-Centenaire de l'Algérie, Ibid, pp.58-62.

2-شارل، روبر أجرون، المرجع السابق، صص.59-61.

من قبل المارشال بيليسيه (1860-1864)، الذي كان تحت تأثير المدير العام للشؤون المدنية Mercier Lacombe الذي ألحّ على سياسة التحديد و التجميع؛ لإيجاد المزيد من الأراضي للمستوطنين وفي خضمّ هذا الصراع جاءت رسالة نابليون الثالث إلى الحاكم العام بيليسيه المؤرخة في 06 فبراير 1863 لإرضاء الطرفين من خلال انتهاج سياسة تحديد الملكيات في وسط القبائل، والوصول إلى الملكية الفردية، تسهّلا فيما بعد لنقل هذه الملكيات خاصة بين الأهالي والأوربيين.⁽¹⁾

لم يكن هذا الصراع وليد ظرف زمني محدود، بل منذ الوهلة الأولى للاحتلال برز هذا الاختلاف و الصراع حول المصالح، وقد عرفنا ذلك من خلال كلوزال Clauzel، أو من خلال تضارب قرارات الحكام العامين، والمتصرفين الماليين المدنيين، ثمّ من خلال انتقاد دور المكاتب العربية و ضباط المكاتب العربية بداية من 1841⁽²⁾، لقد اهتم المستوطنون هؤلاء الضباط بتحريض الأهالي على القيام بالثورات، فخلال العقد الأخير من النظام الإمبراطوري، اندلعت في القطاع الوهراني ثورتان، أولاد سيد الشيخ في جنوب القطاع و ثورة قبيلة فليّنة (سيدي لزرق) 1864 في منطقة الظهرة شرق القطاع الوهراني.⁽³⁾

و تبرز نية نابليون في طمأننة المستوطنين حول موضوع الحصول على الأراضي الزراعية من خلال تصريحات عديدة أورد هنا على سبيل المثال لا الحصر:

«.. L'Algérie est un Royaume Arabe, une Colonie européenne et un Camp Français.. !! ».⁽⁴⁾

كما أنّه سبق هذا التصريح ، ما ورد في خطاب له في مدينة بوردو في غرب فرنسا سنة 1852:

1)Julien(Ch-A),OP.Cit,pp.422-423.

2)Yacono(X),Op.cit,pp.162-163.

3)Deval(J) &Warnier(A),OP.Cit,pp.114-120.

4-Centenaire de L'Algérie,OP.Cit,pp.36-37.

«..... Nous avons en Face de Marseille un Vaste Royaume à Assimiler à la France, L'Algérie Doit Devenir une Province

Française... ! »⁽¹⁾

هذا المقتطف من خطاب بورديو يشير إلى الإدماج، سواء الإداري أو إرساء ولو جزء من المساواة الظاهرية بين بعض المقربين من الإدارة الاستعمارية من الأهالي والأوربيين، لكن المقتطف الثاني من رسالة نابليون سنة 1865 للحاكم العام ماكماهون Mac-Mahon، يشير إلى نوع من الخضوع للأمر الواقع ومحاولة من نابليون إرضاء الأهالي و المستوطنين و لغرض تكوين الملكية الفردية أو الجماعية في وسط القبائل صدر القرار المشيخي Sénatus Consulte، بتاريخ 22 أبريل 1863.

ب-2) القرار المشيخي (Sénatus Consulte) 1863/04/22 :

قبل الإعلان عن هذا القانون، أصدر بيليسيه Pélissier، قرارا بتاريخ 29 ماي 1861 لتشكيل لجنة لإحصاء الأراضي الخصبة التي يمكن الاستيلاء عليها للإسراع في عمليات الاستيطان والاستجابة لرغبات المهاجرين أو المرشحين للهجرة مستقبلا للحصول أو الاستفادة من قطع أرضية زراعية⁽²⁾، ونستشف من تصريح له سنة 1861، في المجلس العام للحكومة العامة:

« ...Tout, nous commande de fixer en Algérie une Population européenne nombreuse, d'abord pour transformer le sol ensuite le conserver... »⁽³⁾.

1)Centenaire de L'Algérie,IBid,p.35.

2) Larcher(E),Trois Années études Algérienne ,Op.Cit,pp.56-57.

3)Aimé(P),comment s'exécute le Sénatus Consulte sur la propriété en Algérie, Imp.

Paysan, Alger, 1868,p.03.

لقد دفعت حتى البحث عن الأراضي الزراعية وتلك المخصصة للبناء، الإدارة الاستعمارية إلى استخدام كل الوسائل التي تحقق أهدافها خاصة تجميع القبائل **Le cantonnement**، هذه العملية التي تحقق بدورها ثلاث غايات من شأنها تثبيت القبائل ضمن مساحات يسهل معها مراقبة تحركاتهم ومن جهة ثانية اقتطاع المساحات التي تخدم الاستيطان، وأخيرا زيادة احتياطي الدومين من الأراضي (Circulaire Randon، du:20/05/1858)⁽¹⁾، وقبلها أمريتي: 1844 و1845 والقانون العقاري 16 جوان 1851، كان الهدف منها الحصول على أكبر قدر من المساحات سواء بحجة، عدم استغلالها أو لا حاجة للقبائل للفائض منها بل وصل الأمر إلى الاعتماد على التشريع الإسلامي فيما يخص التعامل مع العقار الفلاحي سواء من خلال كتابات، Eugène Robe، Ernest Mercier، Worms وغيرهم وقد لاحظت الكثير من الأخطاء يبدو و أنها متعمدة من خلال الإشارة إلى الآيات القرآنية التي يستشهدون بها للحديث عن موقف الإسلام من الأراضي المفتوحة و مصير أهلها والغنائم، سواء بالتحريف أو لا وجود لتلك الآيات أصلا في الموضوع⁽²⁾، و قد كان التركيز على أراضي العرش في الشرق، والسابقة في القطاع الوهراني، و نفسر ذلك بالرجوع إلى التشريع الإسلامي من حيث تصنيف الأراضي إلى: الأراضي المفتوحة عنوة أو صلحا، والأراضي الموات، والإقطاع، و يكفي التَمَعُّنُ في رسالة نابليون الثالث إلى المارشال بيليسيه Pélissier المؤرخة في 1863/02/06، التي تعتبر مقدمة لما سوف يُعرَفُ فيما بعد بالقرار المشيخي 1863 حيث أشار إلى ضرورة تحديد مساحات للقبائل، ومن ثم تقسيمها إلى دواوير للوصول إلى تكوين الملكية سواء الجماعية أو الفردية، كما خصَّ الأهالي بنوع النشاط الذي و حسب نظرتة هذه، إنَّما جُعِلُوا للرعي بينما التفوق الصناعي للعنصر الأوربي، حتَّى يصل إلى قضية تشجيع أصحاب رؤوس الأموال لتجنب المنَح المجاني للأراضي وبالتالي تخفيف أعباء الاستيطان على الدولة؟

1)Mercier (E), La Propriété Foncière chez Les Musulmans d'Algérie, édit. Ernest le Roux,

Paris,1891, p.14.

2)Ibid,PP.01-03.

"الجزائر ليست مستعمرة بمعنى الكلمة بل مملكة عربية فأنا إمبراطور العرب كما أنني إمبراطور الفرنسيين"⁽¹⁾؛ بمعنى أنّه يَؤدُّ الحفاظ على مصالح الذين ينعتهم بالأنديجان باقتطاع كل تلك المساحات من ممتلكات السكان الأصليين الذين قارب عددهم خلال تلك الفترة الأربعة ملايين نسمة؛ وإعطائها لوافدين أجانب لم يتعد عددهم خلال نفس الفترة عُشر ساكنة الجزائر؟ وكيف يمكن الحفاظ على تلك الممتلكات أمام ذلك النشاط المحموم للمستوطنين الذين تزايد عددهم مع مرور الزمن خاصة مع استتباب الوضع الأمني و لو نسبيا هذا من جهة و من جهة أخرى لاحظنا و لحد الآن ترسنة القوانين و التشريعات التي صدرت لهذا الغرض و لتحقيق مطالب المستوطنين المتزايدة مع العلم أنّه لم تكتفي أو بالأحرى لم الإدارة الاستعمارية بعد ست سنوات من إعلان القانون العقاري جوان 1851 سوى من تجميع 16 قبيلة بلغ عدد أفرادها 56489 نسمة انتزعت منهم مساحة قُدِرَتْ بـ 61633 هكتار⁽²⁾، إذ اعتبرت هذه النتائج غير كافية للاستيطان المتزايد بموازاة ضغط المستوطنين و انتقاداتهم للمكاتب العربية و الإدارة المحلية و اتهمهم بعرقلة الاستيطان، خاصة بمنع شراء الأراضي داخل حدود القبائل كما أشارت إلى ذلك المادة 14 من قانون 16 جوان 1851.

كلّف نابليون المارشال Randon ، بتحضير مشروع في اتجاه تجسيد ما ورد في رسالته إلى Pélissier، الحاكم العام في الجزائر، جاء مشروع القرار المشيخي في 07 مواد تشير إلى: التحديد والتجميع والافتتاح وتسجيل ونقل الملكيات بين الأهالي والأوربيين وضمّ الفائض من الأراضي إلى الدّومين، مع ازدياد تدمير المستوطنين من أساليب الإدارة المحلية اتجاه الاستيطان خاصة مسألة المكاتب العربية التي عرقل ضباطها عملية شراء الأراضي من الأهالي حسّهم قام نابليون بزيارتين إلى الجزائر الأولى سنة 1860 و الثانية ما

1-Statistique et Documents Relatifs au Sénatus Consulte et la Propriété Arabe, Imp. Impériale, Paris, 1863, pp. 10-12.

2-statistique et Documents, Ibid, P. 31.

بين 03 ماي و07 جوان 1865 للوقوف على أوضاع المستعمرة والأمر الذي زاد من خوف هؤلاء المستوطنين⁽¹⁾ هو خطاب الإمبراطور سالف الذكر

حول موضوع إدماج الأهالي وحماية حقوقهم لكن القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863، لم يغير من أوضاع الأهالي بل زادها تعقيدا حيث

كتب أحد المحامين يقول:

« La Population Arabe se Désagrège, se Pulvérise, il ne restera plus bientôt que des Individus Unis par d'Anciennes

Traditions et la Communauté d'Intérêt aura définitivement Disparut.... »⁽²⁾

لقد ارتكز القرار المشيخي على الأفكار التالية:

* الاعتراف بملكية القبائل من أي نوع كانت هذا ظاهر الفكرة أمّا غير المصرح به هو أنّه سوف يدفع بأصحاب الأراضي من الأهالي خارج نطاق القبيلة إلى الإقدام على بيعها بسبب الظروف الصعبة التي سوف نتعرض لها من خلال الآثار و النتائج.

* تحديد نطاق أراضي القبائل ثمّ تقسيمها إلى دواوير من أجل إرساء الملكية الفردية والجماعية.

* المشرّع لم يغفل أمر بالغ الأهمية و يتمثل في الوضعية التاريخية لهذه الأراضي و طبيعة ملكيتها كما أسلفت سابقا بالنظر إلى التشريع الإسلامي

و طبيعة الإدارة التركية للعقار الفلاحي في الجزائر، إذ ركز المشرّع على الوضعية التي تشير إلى كون معظم الأراضي الزراعية هي ملك البايليك أي

الدولة، فهي إمّا أراضي العرش، كما في مقاطعة الشرق الجزائري أو أراضي سابقة، كما هي في مقاطعة الغرب الجزائري، وذلك لتسهيل ضمّها

للدومين Domaine.⁽³⁾

1- بن داهة، عدّة، المرجع السابق، صص. 162-163.

2) Le Cléry(R), Essai de transcription Hypothécaire dans les tribus du tell Algérien, Lib. Teissier, Alger, 1869,p.02.

3)Abadis(L), Essai sur la Constitution de la Propriété Individuelle en Algérie, Imp, Marle,Paris,1882,p.08.

ب2-1) نتائج تطبيق القرار المشيخي (Sénatus Consulte)

عندما تمّ توقيف تطبيق القرار المشيخي طبعاً ليس حفاظاً على ممتلكات الأهالي بل بسبب التعقيدات التي واجهت التطبيق الميداني وفي مقدمتها النفقات الخاصة بلجان تحديد أراضي القبائل، و التي سوف تقع على كاهل أفراد القبيلة التي يتم تحديد أراضيها كما سوف نتوسع في ذلك عند التعرض للضرائب الأهلية، قلت تمّ توقيف تطبيق القرار في 19 ديسمبر 1870⁽¹⁾، لكن بعد تحقيق النتائج التالية:

*تمّ إحصاء 6883811 هكتار (أراضي التل أي شمال الجزائر) صُنِّفت إلى ما يلي:

-أراضي ملك: 2840591 هكتار.

-أراضي العرش: 1523013 هكتار.

-أراضي بلدية: 1336492 هكتار.

-أراضي ألحقت بدّومين الدولة: 1003072 هكتار.

-أراضي ألحقت بالدّومين العمومي: 180643 هكتار.⁽²⁾

هذا عن منطقة التل التي تضمّ المقاطعات الثلاث، أمّا في مقاطعة وهران موضوع الدراسة، فقد أدخل هذا القرار تغيرات كبيرة على تركيبة القبائل، فعلى سبيل المثال لا الحصر، قبيلة أولاد براهيم في دائرة سيدي بلعباس*، تمّ دمج تسعة فرق من أولاد سعيد في ثلاثة دواوير وإلهم أضيف أهل شارب الريج، أمّا أولاد نسيغ (سنة فرق) تمّ دمجهم في 15 دوار وفي سنة 1866 أصبح سكان هذه الفرق ضمن دوار أولاد نسيغ

1) Lacher(E), Trois Années d'études Algérienne, Législatives, Sociales, Pénitentiaire et Pénales, édit.Arthur,Rousseau,Paris,1902,p.64.

2) IBid,PP.65-70. & Yacono(X),Op.Cit,PP.161-163.

*دائرة Arrondissement، طبقاً للتقسيم الإداري الفرنسي المعمول به آنذاك.

والفراقيق⁽¹⁾، أمّا في دائرة معسكر، يتكرر الأمر نفسه مع القبائل التابعة لهذه المنطقة، فدوار التيلموني (قبيلة الحساسنة)، 25 عائلة استُبعدت منها أربع عائلات لتشابه الأسماء، أمّا العائلات المتبقية قُسمت عليها الأراضي بالشكل التالي:

*عائلتين تحصلتا على 06 هكتار و65 آر.

*ثلاث عائلات تحصلت على 05 هكتارات و23 آر.

*المساحة المقدرة ب: 7355 هكتار و40 سنتار قُسمت إلى 677 تجزئة بالشكل التالي:

-254 فردا تحصل كل فرد على هكتار واحد.

-94 فردا تحصل كل منهم على هكتارين.

-36 فردا تحصل كل منهم على ثلاثة هكتارات.

-18 فردا تحصل كل فرد على أربعة هكتارات.

-06 أفراد كل واحد تحصل على خمسة هكتارات.

-03 أفراد كل واحد منهم تحصل على ستة هكتارات.

-فرد واحد تحصل على سبعة هكتارات.⁽²⁾

و من جهة أخرى حسب تقرير والي مقاطعة وهران **Préfet**، في دورة 1867⁽³⁾.

(1) جريال، المرجع السابق، صص. 147-150.

2-دحو، جريال، المرجع نفسه، ص..166.

3)Conseil Général de la Province d'Oran Séance de 1867,Imp.A.Dupont,Oran,1867.

وفي ما يلي جدول القبائل التي أُخضعت للقرار المشيخي:

قبائل أخضعت للقرار المشيخي Le Sénatus Consulte	
الدائرة	أسماء القبائل
سيدي بلعباس	أولاد براهيم
مستغانم	أولاد معالف - غفيرات - أولاد فافة - أولاد سيدي عبد الله - أولاد بوكمال - الشلالة - الجباله - المكاحلية - عكرمة الغرابه.
وهران	الغرابه - الزماله - الدواير - التحاليت
معسكر	أولاد سعيد - سيدي دحو - الفراقيق - عتبة جباله - بني غدو - القلعة
تلمسان	أولاد ميمون - بني وزان - أولاد علاّ - بني ورنيد.
زمورة	الحرارطسة - أولاد سويد - الحساسنة - بني درقون.
عتي موسى	أولاد العباس - أولاد بويكني - أولاد علي - مريوة.
الضاية*	أولاد سيدي خليفة.
الجعافرة	الجعافرة - أولاد بن جعفر - الجعافرة التوامه - المحاميد.
تيارت	بني مدين - أولاد الشريف الشراقة - أولاد الشريف الغرابه - أولاد مسعود.
سعيدة	بني منيارين الفواقة - بني منيارين التحاتة - أولاد خالد الغرابه - ذوي ثابت.
الغزوات	سواحلية التحاتة - سواحلية الفواقة - ندرومة - زاوية الميراث.
مغنية	بني واسين - أولاد سيدي مجاهد - جويدات - زمارة.
سبدو	أولاد أورياش - بني هديل - عزيل - القط.

(1) - بن داهة، محمد، المرجع السابق، صص. 350-351.

*الضاية: حوالي 75 كلم جنوب سعيدة.

ملاحظة: لأنني سوف أعرض جدولا آخر يحتوي أمثلة تفصيلية عن عيّنات من القبائل المذكورة أعلاه دمجت جدولين ضمن جدول واحد من المرجع المذكور.

فيما يلي جدول لعينات من القبائل التي تم حصر نطاق تواجدها:

اسم الدّوار	القبيلة والموقع	المساحة*	المرسوم	ملاحظة
هاشم الدروغ الفوافة	نفس الاسم 10 كم شمال شرق مستغانم	1028 هكتار	1864/12/04	انتزع منها 9 هكتار للدومين و01 هكتار.
القدادرة	عبيد الشراقة، 22 كم جنوب غرب مستغانم	3400 هكتار	1865/10/25	عدد أفرادها 675 أهلي
الصاحورية	البرجية، 34 كم جنوب مستغانم	2933 هكتار	1865/11/09	عدد أفرادها 927 أهلي
الباحورات	أولاد سعيد د. معسكر	3704 هكتار	1866/04/25	عدد أفرادها 678 أهلي
مهديد	الحاجز، د.س. بلعباس	5905 هكتار	1866/04/25	ثمّ قسم الدّوار إلى قسمين.
أولاد سعيد	أولاد سعيد جنوب المحمدية د. معسكر	8527 هكتار	1866/04/25	عدد أفرادها 1305 أهلي
عطبة جلاية	البرجية، 10 كم شرق Sig	3836 هكتار	1866/04/25	عدد أفرادها 1002 أهلي
فراقة أو فراجة	فراقة، كم شرق سيق	8720 هكتار	1866/06/16	1276 أهلي، 17 فرنسي.
قربوصة	عكرمة الغرابة، 16 كم جنوب غرب غليزان	2067 هكتار	1866/06/16	992 أهلي، من أراضيها اقتُطع لإنشاء مركز Hillil.
المصباحية	الحساسنة د. مستغانم 03 كم جنوب غليزان	3786 هكتار	1866/10/31	عدد افرادها 3558 أهلي
أهل الحسيان	البرجية 20 كم عن مستغانم	4500 هكتار	1866/11/09	عدد افرادها 1402 أهلي
أهل العيد	الغرابة، St.Denis.De Sig	4055 هكتار	1867/03/02	عدد أفرادها 1626 أهلي
العلامية	الغرابة 11 كم جنوب شرق قديل د.وهران	7345 هكتار	1867/03/02	/
العمارنة	أولاد بوكمال 8 كم شمال شرق مستغانم	1581 هكتار	1867/03/02	/
العمارنة	أولاد براهيم (س. بلعباس)	1651 هكتار	1867/03/09	/

عُقَازْ	الغراية، 4 كم غرب مركز Sig	4246 هكتار	1867/03/02	1488 أهلي، 05 فرنسيين، من هذا الدّوار تمّ اقتطاع مساحات لمركز عقاز الاستيطاني.
الغمري	بني غدّو، 18 كم شمال شرق المحمدية	4608 هكتار	1867/04/24	عدد أفرادها 1190 أهلي
الدرادب	الدرادب، 07 كم شرق دائرة مستغانم	5406 هكتار	1867/04/06	نتيجة تقسيم القبيلة أصبحت تابعة لمراكز: Pélissier-Aboukir-A/Noisy-Rivoli.
غفيرات البحري	غفيرات، 18 كم شمال شرق مستغانم	3217 هكتار	1867/04/06	/
غفيرات القبلي	غوفيرات 18 كم جنوب	2706 هكتار	1867/04/06	/
غفيرات أولاد الداني	غفيرات 32 كم شرق مستغانم	2282 هكتار	1867/04/06	192 أهلي.
غفيرات سفيسيقة	غوفيرات 24 كم جنوب شرق مستغانم	2777 هكتار	1867/04/06	1125 أهلي.
أغلّال	أولاد زاير، 12 كم جنوب شرق عين تموشنت	13500 هكتار	1867/06/26	1320 أهلي تمّ بناء مركز أغلال.
سيدي دحو	أولاد زاير، 27 كم ج/ش عين تموشنت	13484 هكتار	1867/06/26	1258 أهلي و22 فرنسي
تارني	بني ورنيد 4 كم جنوب تلمسان	15890 هكتار	1867/07/10	960 أهلي.
مفتاح	الزمالة، 18 كم جنوب غرب تليلات	14382 هكتار	1867/09/29	2760 أهلي
أولاد حمدان	أولاد معالف، دائرة مستغانم	825 هكتار	1867/10/30	/
بني درقون	بني درقون، زمورة 24 كم شمال شرق غليزان	5554 هكتار	1867/11/20	/

الجرارة	عكرمة الشراقة، دائرة مستغانم	4424 هكتار	1867/11/23	1075 أهلي وأربعة فرنسيين
أولاد سلامة	أولاد سلامة، دائرة مستغانم	3681 هكتار	1867/11/28	/
سيدي غالم	أولاد علي، زهانة 12 كم جنوب غرب تليلات	12654 هكتار	1867/12/21	/
أولاد سيدي دحو	أولاد سيدي دحو 8 كم شمال شرق معسكر	5105 هكتار	1867/12/25	1754 أهلي
القادة	أولاد علي، تليلات.	8498 هكتار	1867/12/21	2226 أهلي
أولاد عدي	أولاد احمد، عين كرمان، 16 كم شمال شرق غليزان	6790 هكتار	1867/12/21	1492 أهلي
الحنايجة	أولاد عوف	21690 هكتار	1868/01/08	/
أولاد ميمون	أولاد ميمون	36475 هكتار	1868/01/15	2511 أهلي
ندرومة	ندرومة Nemours 12 كم جنوب شرق هذه الدائرة العسكرية	2156 هكتار	1868/02/29	2641 أهلي، 372 أوروبي 13 فرنسي، 233 إسرائيلي
حجاجة	حجاجة، 12 كم جنوب شرق المحمدية Perrégaux	5147 هكتار	1868/04/08	883 أهلي
عين الشرفة	القطارنية، 10 كم جنوب شرق معسكر	7730 هكتار	1868/10/31	/
فليتة	فليتة 12 كم جنوب غرب غليزان.	8380 هكتار	1869/02/24	1347 أهلي.
مزيله	مزيله، 3 كم جنوب شرق Cassaigne	13651 هكتار	1869/04/10	3356 أهلي من أراضي هذه القبيلة بني المركز

مديونة	مديونة، الدائرة العسكرية Cassaigne	11123 هكتار	1870/06/08	3837 أهلي
أولاد بركان	أولاد بركان، زمورة 40 كم جنوب شرق	5592 هكتار	1870/07/11	/